

## سياسات وأساليب مكافحة الفقر دروس من التجربة الماليزية د. محمد شريف بشير الشريف\*

### ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تقييم تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر، ويحاول أن يكشف عن أهم السياسات، والأساليب التي طبقت لمحاربة الفقر. ويُناقش البحث مدى فعالية تلك الأساليب والإجراءات في تقليل آثار الفقر في المناطق الريفية، والحضرية، وبين مختلف المجموعات العرقية، وكيف ساهمت السياسات الكلية والجزئية في زيادة دخول الفقراء، وتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم. كما يستعرض البحث أهم الخطط والبرامج التي نُفذت بهدف تمليك الفقراء الأصول الإنتاجية، وتنمية أعمالهم التجارية، والصناعية الصغيرة. ويُحدِّد البحث أهم النتائج التي أدت إليها إجراءات وبرامج مكافحة الفقر ممثلةً في: انخفاض معدلات الفقر، وتقليل فوارق الدخل بين المجموعات العرقية، وكذلك بين المناطق الجغرافية المختلفة. ويستعينُ البحثُ في هذا السياق ببعض المؤشرات، والبيانات الإحصائية المتعلقة بالفقر، ويقارن بينها بغرض تقييم جهود محاربة الفقر. ويُشيرُ البحثُ إلى دور مؤسسات الإقراض متناهية الصغر في التقليل من معدلات الفقر؛ إضافة إلى دور المؤسسات غير الحكومية في مساندة تلك الجهود. كما يُوضِّحُ أهم الآثار الإيجابية التي قادت إليها جهود تقليل الفقر في ماليزيا كإزالة التوترات العرقية، وترسيخ الاستقرار السياسي، والاجتماعي؛ الذي صار عنواناً لنهضة ماليزيا، وازدهارها الاقتصادي. وفي الختام تُستخلصُ أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر، وكيف يُمكنُ لدول العالم الإسلامي أن تستفيدَ من هذه التجربة الثرة.

الفقر والتنمية:

بدأت أدبيات التنمية الاقتصادية المعاصرة تولي ظاهرة الفقر اهتماماً خاصاً منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وفي هذا السياق ظهر كتاب "إعادة التوزيع مع النمو - *Redistribution with Growth*" للاقتصادي شنيري (Chenery) ومجموعة من الباحثين بالبنك الدولي عام 1974<sup>1</sup>. وأبدى الاقتصاديون وخبراء التنمية اهتماماً بقضايا الفقراء الذين يُشكّلون غالبية سكان الدول النامية؛ والذين لم ينلهم أي حظ من عملية النمو الاقتصادي، ثم ازداد الاهتمام بالفقر كظاهرة اقتصادية واجتماعية من المؤسسات الدولية، ومراكز البحوث، والدراسات التنموية. وفي مطلع عقد الثمانينيات أخذت قضية الفقر وتوزيع الدخل منعطفاً جديداً مع تبني الدول النامية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، وسياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة من مؤسسات التمويل الدولية-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي-؛ والتي أثرت بشكلٍ أساسي على الطبقات الفقيرة في الدول النامية، وأدت إلى انكماش الطلب الكلي، وتفاقمت الأوضاع عندما طبقت إجراءات صارمة لتحرير الاقتصاد، وخصخصة القطاع العام كانت مُمثلةً في: إزالة الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الضرورية، وتحرير الأسعار، وتعويم أسعار صرف العملات المحلية، وإلغاء الوظائف في المؤسسات العامة<sup>2</sup> ورغم الجدل الذي أثارته تلك السياسات والبرامج إلا أن آثارها السلبية؛ في المدى القصير والمتوسط؛ على الطبقات الفقيرة والمتوسطة أصبحت جلية؛ وواضحة للعيان، وأدت إلى زيادة معدلات البطالة، وانخفاض فرص التوظيف<sup>3</sup>، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدهور المرافق والخدمات العامة، وما إلى ذلك من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية. هذا كله من جهة؛ ومن جهة ثانية تتشكّل فهمٌ جديدٌ للنمو الاقتصادي يقوم على التصنيع المُتَّجِه للخارج، وتكوين رأس المال الثابت، والاستثمارات المُكثفة لاستخدام وسائل الإنتاج، وتنمية رأس المال البشري باعتبارها أعمدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وجوهرها.

\* كلية الاقتصاد والمعاملات - جامعة العلوم الإسلامية - ماليزيا.

<sup>1</sup> شنيري وآخرون:

Chenery, H., M. Ahluwalia, C. Bell, C. Bell, J. Duloy and R. Jolly, *Redistribution with Growth*, New York: Oxford University Press, 1974.

<sup>2</sup> محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي: أهدافه وسياساته مع دراسة الحالة السودانية. إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، 1995م.

<sup>3</sup> بسبب الطبيعة الانكماشية لهذه البرامج فلها وضعت كوابح شديدة على سوق العمل، وأدت إلى تراجع مستوى التشغيل بدرجات كبيرة، وبالتالي أضعفت من القدرة على حل مشكلة البطالة، ونظراً لطبيعة البطالة الهيكلية المزمنة، والاختلالات الاقتصادية في هذه الدول لم يكن باستطاعة العمالة الانتقال من قطاع إلى آخر.

الإسلام والقضاء على الفقر:

يَعْتَرِفُ الإسلام بأنَّ الفقر مشكلة خطيرة؛ ومتعددة الأبعاد يجب محاربتها، وبالتالي يواجهها بوسائل متنوّعة، ويقترح بدائل عديدة لمكافحتها؛ حيثُ يكون لكل من الدولة، والمجتمع، والفرد أدوار في خطة القضاء على الفقر، وذلك في سياق منظومة متكاملة من الأساليب والإجراءات. فالدولة في الإسلام من مسؤوليتها تحقيق العدالة الاجتماعية، والعمل على مساعدة الفقراء، وتحسين أوضاعهم. وعليه؛ فإنَّ ولاية الصدقات هي إحدى واجبات الحاكم في الإسلام لقوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ سورة التوبة: الآية 103. فهذا خطابٌ من الله عز وجل لنبيه؛ وللحكّام من بعده<sup>4</sup>، وفي ذلك يُؤكِّد الماوردي أنَّ من واجبات الحاكم "جباية الفئى والصدقات على ما أوجبه الشرع نصاً، واجتهاداً من غير خوف، ولا عسف"<sup>5</sup>. والمجتمع كذلك مطالب بتقديم العون للفقراء، والمحتاجين، وإظهار معاني التراحم والتكافل بشأنهم. كما يجب على الفرد القيام بواجبه نحو الفقراء. فالإسلام يُريدُ أن يعالج مشكلة الفقر من جذورها، وأن يحرر الإنسان من براثنها، بحيث يتهيأ له مستوى من المعيشة ملائم لحاله، لائق بكرامته؛ حتى يُعيئهُ على أداء فرائض الله، وعلى القيام بأعباء الحياة، ويحميه من مخالب الحرمان، والفاقة، والضياع<sup>6</sup>.

فمساعدة الفقراء واجب ديني، وأخلاقي في المقام الأول، وقد أرشدت تعاليم الشريعة الإسلامية في القرآن الكريم؛ والسنة النبوية الشريفة إلى ذلك، وطالبت بالوقوف إلى جانب الفقراء، وتلبية الحاجات الضرورية لمن تجب كفالتهم وإعالتهم. كما أنَّ المسلم مطالبٌ بالعمل على نحو تضامني مع الآخرين لحل هذه المشكلة، والجهود الفردية في مجموعها يجب أن تصب في خدمة المجتمع؛ ولذلك عوّل الإسلام كثيراً على التراحم، والتكافل بين المؤمنين لمواجهة الفقر، ودرء مخاطره. كما طالب الفقراء بالإيجابية والمبادرة، وألا يستسلموا لليأس والقنوط. وقد ذمّ الإسلام الأسباب المؤدية إلى الفقر، وإضاعة الثروة من السفه في إنفاق الأموال، والتبذير، والكسل، كما مجّد من جهة أخرى العمل الشريف، والاجتهاد فيه، والإنفاق في الوجوه التي تُقرها الشريعة الإسلامية.

وعلى صعيد الإجراءات تُمثّل فريضة الزكاة وسيلة من وسائل الإسلام لعلاج الفقر علاجاً جذرياً لا يعتمد على المُسْكِنَاتِ الوقتية، أو مداواة السطحية، حتى أن النبي (ص) لم يذكر هدفاً للزكاة غير ذلك حينما أرسل معاذ بن جبل إلى اليمن، وأمره أن يُعلم من أسلم منهم: "إِنَّ اللَّهَ أَفْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ؛ تُوْخَذُ مِنْ أَعْنِيائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ"<sup>7</sup>. ومن هنا فإنَّ مقصود الزكاة؛ بجانب المعنى التعبدية فيها؛ هو سد حاجة المحتاج، وهذا ما عليه إجماع الفقهاء<sup>8</sup>. وإذا نظرنا إلى مصارف الزكاة، كما نصَّ عليها القرآن الكريم، نجدها تكشف بوضوح عن الوجه الاجتماعي للزكاة، وتُشيرُ إلى الأهداف الإنسانية التي تتوخى تحقيقها في المجتمع المسلم، ولا غرو أن خمسة من مصارفها الثمانية تُتمثّل في ذوي الحاجات الأصلية؛ أو الطارئة<sup>9</sup> من الفقراء حسب التعريفات الاقتصادية، سواء كان فقرهم مُدقعاً، أو مطلقاً، أو نسبياً<sup>10</sup> ويؤكد ذلك أن الزكاة تُستَبَدُّ على تصنيف مُحكّم لفئات الفقراء والمحتاجين، وعلى تحديد واضح لمصادرهما، وطرق توزيعها؛ مما يجعل مهمة مكافحة الفقر؛ والتقليل من آثاره مهمة مرسومة الخطوات، ومعلومة الأهداف، ومضمونة النتائج. واستطاع الفكر الإسلامي الحديث أن يُفَعِّلَ من دور الزكاة، ويضعها في إطارٍ معاصر، ويُعيد الاعتبار لها كمؤسسة للضمان الاجتماعي، وذلك من خلال التوعية بهذا الدور على مستوى الأفراد، والجماعات، والدول، وإيجاد الأطر المناسبة لجمع الزكاة، وتوزيعها.

<sup>4</sup> تفسير القرطبي، 244/8-246.

<sup>5</sup> انظر الأحكام السلطانية للماوردي- مطبعة مصطفى الحلبي: القاهرة. ص 16.

<sup>6</sup> يوسف القرضاوي، تفعيل دور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات المعاصرة، بحث مقدم إلى الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 24-29 جمادى الآخر 1428 هـ - 14-9 يوليو 2007م، ماليزيا: كوالالمبور-بتراجايا. ص 8.

<sup>7</sup> متفق عليه: البخاري (1395) ومسلم (19).

<sup>8</sup> محمد عبدالحليم عمر، تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر، بحث مقدم إلى الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 24-29 جمادى الآخر 1428 هـ - 14-9 يوليو 2007م، ماليزيا: كوالالمبور-بتراجايا. ص 16.

<sup>9</sup> يشملون فئات: الفقراء، والمساكين، والرقاب، والغارمين، وابن السبيل.

<sup>10</sup> ميك محمود وصوفي بن مان الأمة، تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية، بحث مقدم إلى الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 24-29 جمادى الآخرة 1428 هـ - 14-9 يوليو 2007م، ماليزيا: كوالالمبور-بتراجايا. ص 4 وما بعدها.

ومن صور تطبيقات الزكاة الدعم المباشر، وهو مهمٌ في حالة الحاجة المستعجلة للبقاء على قيد الحياة، وسد الحاجة الضرورية من المأكل، والمأوى، والملبس، والعلاج. ومن أساليب الزكاة أيضاً دعم القدرات الإنتاجية للفقراء، وتمليكهم الأصول الإنتاجية. ومن هنا تُمَثَّلُ الزكاة من ناحية اقتصادية إحدى الوسائل الفعّالة لمكافحة الفقر، حيثُ تقومُ بدورٍ كبيرٍ في اتجاهاين متوازيين: اتجاه توزيعي؛ بمعنى أنها وسيلة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء: " تُؤخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَتُرَدُّ إِلَى فُقَرَائِهِمْ"، وفي ذلك معالجة لقضية التفاوت في توزيع الدخل، وتقليل الفوارق الناتجة عن الثروة بين أفراد المجتمع. واتجاه إنتاجي؛ بمعنى أنها أداة تُوظَّفُ في توليد الدخل؛ حيثُ يُمكنُ الفقيرُ من استئناف نشاط إنتاجي جديد يُساعده على سد حاجاته الأساسية، وزيادة دخله؛ وبذلك يتحوّل من آخذٍ للزكاة إلى مُخرِجٍ لها؛ خاصة إذا كان صاحب جِرْفَةٍ، أو مهْنَةٍ. الفقر كتحدي عالمي

لقد طرأ تحسُّنٌ ملحوظٌ على حياة ملايين البشر خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، وفي نفس الوقت زاد الفقر من وطأته على ملايين الناس في أنحاء العالم، وما انفك الفقر يهاجم بضرارة حياة الناس بدرجات متفاوتة، وفي بقاع مختلفة، ولا سيما في مناطق إفريقيا؛ وآسيا؛ وأمريكا اللاتينية. وما زالت الجهود المبذولة لمكافحته، وتقليل آثاره على الصعيدين المحلي والعالمي متواضعة جداً. وتُشيرُ الإحصاءات الدولية إلى أنّ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي انخفض في 32 دولةً ناميةً، وأنه خلال الفترة 1996-2000م؛ انخفضت حصة 20% من سكان العالم من الدخل القومي من 2.3% إلى 1.4%<sup>11</sup>. ويعيش حالياً ما لا يقل عن 37% من سكان العالم الإسلامي تحت خط الفقر؛ وهذا يعادل 504 ملايين نسمة، الأمر الذي يجعل الفقر وما يتبعه من المرض، والجهل، والفساد، والصراعات الدموية من أهم التحديات التي تواجه دول العالم الإسلامي، وتعيق نهضتها. التجربة الماليزية في مكافحة الفقر

ولمّا كانت ماليزيا من أكثر دول العالم الإسلامي نجاحاً في محاربة الفقر، فإنّ من الضروري التعرف على تجربتها، والاستفادة من السياسات، والأساليب، والبرامج التي عالجت بها هذه المشكلة، وكيف تمكّنت خلال فترة وجيزة من تطوير اقتصادها، وتحسين مستوى معيشة شعبها بمختلف أعرافه؛ وتقليل مدى الفقر فيها بشكلٍ كبيرٍ لا يمكن أن يُقارن بمثيلاتها من الدول الإسلامية والنامية.

يهدفُ هذا البحث إلى استعراض التجربة الماليزية، محلاً أهم السياسات، والأساليب، والبرامج التي اتبعتها الحكومة في تخفيف الفوارق في الثروة؛ والدخول بين الأعراف المكوّنة للشعب الماليزي، واستطاعت من خلالها الحكومة الماليزية أن تُقدِّمَ الكثير من الخدمات المجانية، أو المُخفّضة للفقراء؛ وتعمل على إشراك المنظمات الخيرية، والدينية في حملة مكافحة الفقر. ويستعرض البحث أيضاً بعض المؤشرات، والبيانات الإحصائية المتعلقة بالفقر في ماليزيا، ويقارن بينها؛ بغرض تقويم جهود محاربة الفقر. كما يُشيرُ إلى دور مؤسسات الإقراض متناهية الصغر في التقليل من الفقر، إضافة إلى دور المؤسسات غير الحكومية. ويختتم البحث بتوصيات عامة، وأهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر. نتائج مكافحة الفقر (1970-2002م):

في ظل النمو المطرد للاقتصاد الماليزي خلال أكثر من ثلاثة عقود؛ فإنّ الحملة ضد الفقر حققت نتائج فائقة، وكان انخفاض معدل الفقر فيها مُدهشاً في الفترة 1970-2005م؛ من 52.4% إلى 5.1%<sup>12</sup>. ووفقاً لأحدث بيانات حول الفقر كما هو مبين في الجدول (1) فإنّ معدل الفقر انخفض إلى 5.7% في عام 2004م؛ مقارنة بمعدل 8.5% في عام 1999م، بينما انخفض الفقر المدقع إلى 1.2% في عام 2004م؛ مقارنة بمعدل 1.9% عام 1999م<sup>13</sup>. وأنجز هذا الانخفاض في معدل الفقر عبر تنفيذ الحكومة برامج مكثفة استهدفت بشكلٍ مباشرٍ مساعدة الفقراء على توليد دخول جديدة، وفي نفس الوقت عملت الحكومة على تحسين مستويات المعيشة لفقراء المدن عن طريق بناء مساكن بدون أجر، وإنشاء مجتمعات سكنية رخيصة التكلفة. وقامت الحكومة المركزية في عام 2001م بتشكيل لجنة وزارية لمعالجة الفقر في المدن؛ والتي أسست بدورها شبكة للمعلومات، وقاعدة للبيانات من أجل وضع خريطة للفقر؛ يُستفاد منها في التعرف على جيوب الفقر، والتخطيط للقضاء عليها.

<sup>11</sup> البنك الدولي:

.World Bank, World Development Indicators, New York: Oxford University Press, 2003

<sup>12</sup> وزارة المالية الماليزية:

Ministry of Finance, Economic Report 2007/2008, Kuala Lumpur: National Printing Department, 2007.

<sup>13</sup> هاشم شرين:

Hashim M. Shiren, "The New Economic Policy and Changes in Poverty and Income Distribution", In Jahara Yahaya, Tey Nai Peng and Yeoh Kok Khong (eds.), Sustaining Growth, Enhancing Distribution: The NEP and .NDP Revisited. Kuala Lumpur: Vinlin Press, 2003

جدول (1): معدلات الفقر في ماليزيا خلال الفترة 1999-2004م (%)

المؤشر	سنة 1999م			سنة 2004م		
	ماليزيا	الريف	الحضر	ماليزيا	الريف	الحضر
معدل الفقر	8.5	14.8	3.3	5.7	11.9	2.5
معدل الفقر المدقع	1.9	3.6	0.5	1.2	2.9	0.4

ملاحظة: هذه المعدلات تستند على أحدث إحصاءات حول الفقر أعدها جهاز الإحصاء المركزي.

Source: Economic Planning Unit and Department of Statistics- Household Income Surveys 1999, 2004.

أما فيما يتعلق بالفقر حسب المجموعات العرقية فإنَّ الفقر وسط قومية الملايو (التي تشكل الأغلبية 52% من سكان البلاد) سجل معدلات عالية مقارنة بالمجموعات العرقية الأخرى؛ وذلك رغم الانخفاض من 10.2% في عام 1999م إلى 8.3% في عام 2004م، بينما انخفض الفقر وسط القومية الصينية (26% من السكان) من 2.6% إلى 0.6%؛ وكذلك القومية الهندية (7% من السكان) من 3.5% إلى 2.9% في الفترة نفسها<sup>14</sup>.

وفي سبيل تخليص سكان المناطق النائية من وطأة الفقر؛ قامت الحكومة بتحسين ظروف معيشتهم بواسطة إعادة توطينهم في مساكن مهيأة بالخدمات الأساسية؛ إلى جانب تنفيذ برامج تنمية اجتماعية؛ وإنشاء مشروعات صغيرة مؤلدة للدخول كزراعة الخضر، والمراعي الصغيرة، والصناعات اليدوية؛ وتجارة التجزئة. وهناك برنامج تعليمي خاص لتطوير الخدمات التعليمية على مستوى التعليم الأساسي، وبموجب هذا البرنامج يحصل أبناء الفقراء على مساعدات تشمل: الزي المدرسي، والكتب، والأدوات المدرسية، والمواصلات، وفي المناطق المعزولة يُقدّم لهم السكن الداخلي، والغذاء، كما تقام دورات تدريبية في الصناعات اليدوية، والمهارات الحرفية لزيادة كفاءة الفقراء الإنتاجية. برامج ومشروعات خاصة لمكافحة الفقر:

وفي سياق حملة مكافحة الفقر؛ أنجزت الحكومة مشروعاً يسمى "تنمية رفاهية الشعب"؛ ويهدف إلى تنمية وزيادة الدخل، وغرس القيم الإيجابية وسط الفقراء مثل: بناء القدرات الذاتية، والاعتماد على النفس، والاكتفاء الذاتي<sup>15</sup>. ومن أبرز البرامج تحت هذا المشروع ما يستهدف زيادة وتوليد الدخل عن طريق تجارة التجزئة، والأعمال التجارية الصغيرة، والصناعات البسيطة والزراعة، وإنتاج المحصولات الغذائية. ويقوم المشروع أيضاً بتدريب السكان المحليين لزيادة مهاراتهم. وخصصت الحكومة في الفترة من عام 2001م إلى عام 2003م حوالي 110 مليارات من دولارات أمريكية لتمويل مشروعات مختلفة تحت هذا المشروع، استفاد منها حوالي 150 ألف فقير. وفي عام 2003م قدّمت الحكومة دعماً إضافياً وصل إلى 75 مليون دولار أمريكي. وهناك برامج تُنفذ بواسطة المنظمات غير الحكومية مثل: مؤسسة "أمانة اختيار ماليزيا" التي تقدّم قروضاً متناهية الصغر عبر سبعة مشروعات بمخصصات مالية وصلت جملتها عام 2003م حوالي 100 مليون دولار أمريكي؛ واستفادت منها 148,400 أسرة فقيرة؛ وشملت قروضاً حسنة؛ وخالية من الفوائد الربوية، وتسهيلات مالية ميسرة بدون ضمانات مادية<sup>16</sup>.

فلسفة وسياسات التنمية الاقتصادية:

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على أساس مفهوم "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه؛ فإنَّ مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم؛ بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء، والعلاج، والتعليم، والأمن، ويعني ذلك أن أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء، والعاطلون عن العمل، والمرضى، والمجموعات الأكثر فقراً في المجتمع؛ وفي المناطق الريفية الأقل نمواً.

<sup>14</sup> وحدة التخطيط الاقتصادي:

Economic Planning Unit, Ninth Malaysian Plan: 2006-2010. Kuala Lumpur: National Printing Department, 2006

<sup>15</sup> محمد شريف بشير، التنمية والقيم الثقافية: تجربة التنمية الماليزية. الأمة وأزمة الثقافة والتنمية. المجلد الثاني. على جمعه وآخرون. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م. ص 587 وما بعدها.

<sup>16</sup> وحدة التخطيط الاقتصادي:

Economic Planning Unit, Mid-Term Review of the Eighth Malaysia Plan: 2001-2005. Kuala Lumpur: National Printing Department, 2003

إنَّ زيادة معدلات النمو تُعدُّ عاملاً مهماً في جهود تقليل الفقر، وزيادة تنمية الموارد البشرية، كما توظف جهود تقليل الفقر كعنصر أساس لاستمرارية النمو بمستويات عالية، فالعلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر علاقة طردية موجبة، لأنَّ وصول الفقراء إلى تعليم أفضل؛ وإلى صحة أفضل؛ ساهم بفعالية في عملية تسريع النمو الاقتصادي، وزيادة معدلاته من خلال زيادة الكفاءة والإنتاجية. وفي دول جنوب شرق آسيا عامةً؛ وماليزيا خاصةً، أدَّت زيادة النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة 3%، وهي أعلى زيادة تمَّ تحقيقها بين الدول النامية حسب إفادة تقرير للبنك الدولي حول الفقر في الدول النامية<sup>17</sup>.

صممت ماليزيا عدداً من سياسات التنمية الاقتصادية؛ وخططها من أجل توجيه إدارة التنمية القومية في الفترة (1970-2000م). وتضمن ذلك خططاً تنموية على آجال طويلة، ومتوسطة، وقصيرة؛ إلى جانب خطط أساسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، وقطاعات مختارة كالخطة الصناعية الرئيسية، والسياسة الزراعية القومية، والخطة الرئيسية للخصخصة. كما شمل ذلك السياسة الاقتصادية الجديدة: 1970-1990م؛ وسياسة التنمية القومية: 1991-2000م؛ ثم الرؤية الاستراتيجية 2020؛ والتي تستشرّف مستقبل ماليزيا في عام 2020م، بالإضافة إلى خطة الانتعاش الاقتصادي القومية في عام 1998م لمواجهة الأزمة المالية الآسيوية في أغسطس 1997م، وهي خطة خاصة لمواجهة تداعيات تلك الأزمة وأثارها.

ونُفِصِلُ البيان حول أهم الخطط والإجراءات التي طبقتها ماليزيا خلال الفترة 1970-2000م من أجل توليد النمو الاقتصادي السريع؛ وتقليل الفقر، وإزالة عدم التوازن الاقتصادي بين المجموعات العرقية المختلفة؛ فيما يلي:

(1) السياسة الاقتصادية الجديدة (1971-1990م):

وضعت هذه السياسة عقب الاشتباكات العرقية الدامية في 13 مايو 1969م، وركّزت على هدفين هما: تقليل الفقر؛ وإعادة هيكلة المجتمع؛ حيث يُقلّل الفقر من خلال زيادة امتلاك الفقراء للأصول الإنتاجية من الأراضي؛ ورأس المال المادي، وزيادة تدريبهم؛ ورفاهيتهم العامة. واستندت البرامج المنبثقة عن السياسة الاقتصادية الجديدة إلى الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء، والتركيز على المجموعات الأشد فقراً في الريف والحضر. وبدأ يتأكد الحرص في ظل هذه السياسة أن يُضمن هدف مكافحة الفقر في خطة التنمية الاقتصادية القومية؛ وزاد الاهتمام القومي بمشكلة الفقر في 1974م عقب احتجاجات طلابية نتيجة تدهور أوضاع صغار الملاك من مزارعي المطاط؛ وذلك نتيجة لانخفاض الأسعار. وتمَّ لأول مرة تضمين التقليل من الفقر المدقع في الخطتين القوميتين الثالثة (1976-1980م)؛ والرابعة (1981-1985م)؛ ووضعت برامج مكثفة لتحسين أوضاع السكان محدودي الدخل، والمجموعات العرقية الفقيرة.

ومما يجدر ذكره أنّ السياسة القومية الجديدة نُفِدتْ كخطة عشرية سُميت بالخطة العشرية الأولى: 1970-1990م ثم وضعت في خطط خمسية ابتداءً من الخطة الخمسية الثانية: 1971-1990م إلى الخطة الخامسة 1986-1990م. وجاء تصميم أهداف وإجراءات السياسة الاقتصادية الجديدة لمواجهة أربعة تحديات في ذلك الوقت هي: إيجاد أمة متحدة من مجتمع متعدد الثقافات؛ والأعراق والأديان، ومكافحة الفقر؛ وتخفيف آثاره، وتصحيح عدم التوازن الاقتصادي وسط المجموعات العرقية المختلفة؛ بحيث يتم توزيع عادل للثروة، وينتفع الجميع بمكاسب النمو الاقتصادي<sup>18</sup>.

ومما سبق نلخص أهم ملامح السياسة الاقتصادية الجديدة في النقاط التالية:

مكافحة الفقر وتقليل آثاره؛ ويشمل ذلك كافة المواطنين بغض النظر عن أعراقهم.

(أ) إعادة هيكلة المجتمع الماليزي؛ من خلال تصحيح عدم التوازن الاقتصادي بين المجموعات العرقية المختلفة.

(ب) تقليل الفقر وتخفيف آثاره بالتركيز على المجموعات السكانية الأكثر فقراً، والمناطق الجغرافية الأقل نمواً.

وقد بنيت الخطة الرئيسية للسياسة الاقتصادية الجديدة على أساس التوسع الاقتصادي السريع والمستمر في الإنتاج، الأمر الذي أدَّى إلى توفير الوظائف والفرص التجارية لجميع المواطنين بما فيهم الفقراء، خاصة مجموعة "البومبوترا-Bumiputra"<sup>19</sup>؛ والتي زادت من مساهمتها في القطاع الاقتصادي الحديث؛ وعلى وجه الخصوص في التجارة والصناعة من غير الإضرار بالمجموعات العرقية الأخرى؛ وحرمانها من مساهماتها، ومكاسبها الاقتصادية. ولعبت الحكومة دوراً حيوياً لا يمكن الاستهانة به في دعم الأنشطة التجارية، والاقتصادية الموجهة للفقراء بالتركيز على مناطق

<sup>17</sup> انظر البنك الدولي:

.World Bank, World Development Report, Attacking Poverty. New York: Oxford University Press, 2000

<sup>18</sup> وحدة التخطيط الاقتصادي:

Economic Planning Unit, The Third Outline Perspective Plan 2001-2010. Kuala Lumpur: National Printing Department, 2001

<sup>19</sup> تعني أبناء الأرض، ويُقصد بهم قومية الملايو- الأغلبية المسلمة؛ والقبائل المحلية في جزيرتي صباح وسراواك، ويشكّلون حوالي 63% من سكان ماليزيا

مختارة، ومستهدفة إيجاد مجتمع "البومبيترا" التجاري والصناعي<sup>20</sup> وفي نفس الوقت عملت الحكومة جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص لتوسيع وزيادة الفرص الاقتصادية المؤدية للنمو الاقتصادي؛ وتصحيح عدم التوازن الاقتصادي؛ وزيادة فعالية ومساهمة الفقراء في الأنشطة الإنتاجية.

وقد استدركت السياسة الاقتصادية الجديدة على ما سبقها من الخطط، والسياسات الاقتصادية بالتركيز على تلازم النمو الاقتصادي والتوزيع العادل؛ حيث أدى التركيز على زيادة النمو الاقتصادي دون المساواة، وإغفال معالجة قضايا الفقر، وعدم التعامل معها بكفاءة إلى أحداث 13 مايو 1963م. وتمّ من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة تقويم واسع للسياسات السابقة، وتبنت ماليزيا المبادئ القومية أو ما يُعرف بالعقيدة القومية "Rukunegara" الداعية للوحدة الوطنية، والمشاركة المتساوية، والعادلة لكل الأعراق في عملية التنمية، والانتفاع بمكاسبها<sup>21</sup>.

(2) سياسة التنمية القومية (1991-2000م):

قَدِّمَت سياسة التنمية القومية في 1991م بعد إكمال تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة، وُضِمَت في الخطة العشرية: (1991-2000م)، والخطة الخمسية السادسة: (1991-1995م)، والخطة الخمسية السابعة (1996-2000م). وقد أدخلت تعديلات على أهداف السياسة السابقة لها؛ وذلك بالتركيز على أربع سياسات هي<sup>22</sup>:

- (أ) إعطاء الأولوية في محاربة الفقر للقضاء على الفقر الشديد والمدقع، وفي نفس الوقت تقليل الفقر النسبي.
- (ب) إيجاد الفرص التجارية لزيادة نمو الأعمال الصناعية، والتجارية الصغيرة والمتوسطة لمجموعة "البومبيترا"؛ وزيادة مشاركتهم في القطاع الاقتصادي بدرجة أكبر من مجرد زيادة ملكيتهم لأسهم الشركات المساهمة.
- (ت) زيادة الاعتماد على القطاع الخاص؛ وتعزيز مشاركته في جهود تقليل الفقر، ودوره في توفير المزيد من فرص العمل للفئات الفقيرة.

(ث) الاهتمام بتنمية الموارد البشرية كمتطلب أساس لتحقيق أهداف التنمية، والتوزيع العادل للثروة. إضافة إلى السياسات الأربعة المذكورة؛ فإنّ السياسة القومية للتنمية تبنت استراتيجية التنمية المتوازنة من أجل المزيد من الوحدة الوطنية، وإيجاد مجتمع متعايش سلمياً. وتقوم استراتيجية التنمية المتوازنة على أربعة أسس هي<sup>23</sup>:

- (أ) النمو مع المساواة؛ ويمثل هذا المبدأ أساساً لعملية التنمية؛ وعنصراً مهماً لضمان تحقيق التوزيع المتساوي؛ والعادل للثروة القومية.
- (ب) التنمية الاجتماعية المتوازنة؛ والتي تُعتبر هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار السياسي؛ والاجتماعي، وتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المتعددة.
- (ت) تشكيل وتنشئة المجتمع الماليزي على القيم المعنوية الأخلاقية العالية، والمواقف الإيجابية، والسلوك الإيجابي؛ والتي تُشكّل أساساً للمجتمع المسؤول والمتقدم؛ الذي تسوده روح التعاون، ومعاني التسامح.
- (ث) الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والبيئية، وكذلك حماية البيئة؛ والمحافظة عليها نظيفة، وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة للأجيال الحاضرة، والقادمة.

وبناءً على الأسس المذكورة آنفاً فإنّ التنمية المتوازنة للاقتصاد تقود إلى النمو الاقتصادي المستديم والسريع، وتعمل على إزالة أسباب التوترات العرقية، والصراعات السياسية، كما تُعزّز من الانسجام العرقي، وتقوى من الوشائج الوطنية بين سكان البلاد. وخلاصة القول حول سياسة التنمية القومية أنّها جعلت أهداف التنمية الاقتصادية أكثر وضوحاً؛ وشمولاً، ومتطلبات النمو المتوازن أيسر تحقيقاً؛ وتحصيلاً.

(3) الرؤية الاستراتيجية 2020م (Vision 2020):

تعكس الرؤية الاستراتيجية التصور المستقبلي لماليزيا بحلول عام 2020م؛ والتحديات التي يجب الاستجابة لها لتحقيق الطموحات القومية. قَدِّمَت الرؤية الاستراتيجية أول مرة عام 1991م؛ كورقة عمل للتداول في لقاء مجلس الأعمال الماليزي؛ والذي ترأسه رئيس الوزراء؛ ثمّ تبنّاها المجلس؛ ومن بَعْدِهِ الحكومة الاتحادية، وصارت خطة يعمل الجميع على

<sup>20</sup> أنشأت الحكومة العديد من الهيئات والشركات العامة لتسهيل دخول "البومبيترا" إلى القطاع الاقتصادي الحديث مثل: شركة التنمية الوطنية، وإدارة التنمية الحضرية، والهيئة الحكومية للتنمية الاقتصادية، إضافة إلى الشركات المختلطة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي. للمزيد انظر:

Habibah Lehar, Musalmah Abdullah and Yaacob Anas, Malaysian Economy. Shah Alam: Pusat Pendidikan Lanjutan, Institute Teknologi MARA. 1998.P. 58.

<sup>21</sup> انظر فالاند وسانيمان:

Faaland, J., J. Parkinson and R. Saniman, Growth and Ethnic Inequality. 2nd edition, Kuala Lumpur: Utusan Publications & Distributor, 2003.

<sup>22</sup> انظر حبيبة ليهار وآخرون، مرجع سابق ص 60-61.

<sup>23</sup> نفس المرجع السابق. ص 62/77.

بلوغ مراميها. وتهدف الرؤية الاستراتيجية إلى تحقيق التنمية الشاملة في البلاد، وأن تصبح ماليزيا دولة صناعية متقدمة؛ وديمقراطية متطورة، ويكون مجتمعها متحضراً، ومُشَبَّحاً بالقيم المعنوية والأخلاقية، وروح التسامح، والحرية، والعدالة الاقتصادية، والمساواة؛ وبالطبع لا يعاني شعبها من الفقر والمسغبة، ويتمتع اقتصادها بالمنافسة العالية، والحيوية، والجودة<sup>24</sup>.

(4) الخطة القومية للانتعاش الاقتصادي 1998م:

وُضِعَتْ في أغسطس عام 1998م بعد سنة من أزمة العملات الآسيوية؛ والتي ضربت ماليزيا أيضاً. وشملت خطة الانتعاش الاقتصادي الإجراءات، والسياسات اللازمة للخروج من الأزمة والتغلب على تداعياتها؛ خاصة ما يتصل منها ببرامج تقليل الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع. وقامت الخطة على جملة من المبادرات، والإجراءات الموجهة لاستقرار الاقتصاد الكلي من خلال تقوية السياسة النقدية؛ وتعزيز السياسة المالية؛ والقيام بإصلاحات هيكلية في القطاع المالي على وجه الخصوص.

خطوات التخفيف من آثار الأزمة المالية على الفقراء

أسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997م، وصارت تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنوياً. وأهم الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد تقليل الإنفاق الحكومي، ولكن لم يشمل هذا التخفيض النفقات الحكومية الخاصة بالوزارات والهيئات الفيدرالية، والمحلية التي لديها مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء ومحدودي الدخل.

ومن الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من تداعيات الأزمة المالية على الفقراء ومحدودي الدخل ما يلي<sup>25</sup>.

الاحتفاظ بدعم الفقراء كبندي ثابت في كل من ميزانية عام 1998م؛ وعام 1999م<sup>26</sup>.

(أ) تخصيص مبلغ 3 ملايين من الدولارات الأمريكية تحت إدارة "صندوق الأمانة الماليزي" لتقديم قروض مُيسَّرة؛ وبدون فوائد ربوية للفقراء.

(ب) تخصيص مبلغ 6 ملايين من الدولارات الأمريكية لتوفير ضمانات مالية لمساعدة صغار التجار، والباعة المتجولين في المدن، والمناطق الحضرية.

(ت) إقامة مشروع خاص لدعم الفقراء وذوي الدخل المحدود؛ الذين تأثروا بانخفاض قيمة العملة الوطنية (الرنجيت الماليزي)؛ وما أدى إليه من ارتفاع الأسعار، وتدنّي الأجور. وقد أقامت الحكومة صندوقين أحدهما: صندوق "أصحاب المشاريع الصغيرة" بقيمة 5.5 ملايين من الدولارات الأمريكية؛ والثاني صندوق "الأعمال الاقتصادية" بقيمة 2.7 ملايين من الدولارات الأمريكية، بهدف تقديم القروض الميسرة.

وعلى صعيد الحلول التي طرحت لمواجهة انخفاض مساهمة (اليومييترا) في الآتي:

(أ) يُسمح لليومييترا الذين تأثروا بالأزمة المالية والتباطؤ الاقتصادي أن يبيعوا أسهمهم، أو جزءاً من أرباحهم لغير اليومييترا؛ والمستثمرين الأجانب، ولكن الأولوية في البيع يجب أن تُعطى لليومييترا سواء كانوا مؤسسات، أو أفراداً.

(ب) تشجيع شركات اليومييترا؛ ومؤسساتهم التجارية للاندماج مع بعضها البعض، واختيار الاستثمار في الصناعات، والمجالات الأكثر استراتيجية، وجاذبية.

(ت) تقديم المساعدة للشركات الاستراتيجية والمملوكة لليومييترا خاصة الشركات جيدة الأداء، والتي كانت تحقق أرباحاً قبل الأزمة المالية.

(ث) تشجيع المستثمرين وأصحاب المشروعات من اليومييترا للمساهمة في الشركات الأجنبية، بهدف الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكسب المعرفة والتقنية المستوردة.

(ج) زيادة حصة صندوق التعليم العالي بهدف تقديم التسهيلات المالية للطلاب الفقراء لتغطية رسوم الدراسة، وتكاليف الكتب، والمستلزمات المدرسية، وبعض النفقات الأخرى، الأمر الذي يشجعهم على الاستمرار في الدراسة، وبالتالي رفع مؤهلاتهم؛ والمساهمة مستقبلاً في تحسين أوضاعهم.

<sup>24</sup> عبد الحميد أحمد سارجي: Selangor Darul Ehsan, Petaling Jaya: Pelanduk Abdul Hamid Ahmad Sarji, Vision 2020. Publications, 1995

<sup>25</sup> محمد شريف بشير: "Idarah Al-Azmah al-Maliyah: Durus min at-Tajribah al-Malyziyah", Mohamed Sharif Bashir, In Asas Kecemerlangan Ummah, Matondag, A. Y. et al. (eds.), 2004, P.46-66

<sup>26</sup> كان الدعم الحكومي نقدياً وعينياً، وقِيم أحياناً بصورة مباشرة لمحدودي الدخل، وذلك للحد من ذهابه إلى جهات غير مقصودة، ومن أمثلة ذلك دعم سعر أنواع الوقود المستخدمة للأغراض المنزلية والزراعية دون غيرها، وتكثيف الإشراف الإداري على الأسواق، ومراقبة الحدود لمنع تهريب هذا الوقود إلى الدول المجاورة.

استراتيجيات محاربة الفقر في ماليزيا:

تُلخَّصُ أهم الاستراتيجيات التي استخدمتها حكومة ماليزيا لمكافحة الفقر في الآتي:

(1) مفاهيم ومقاييس الفقر:

من أهم مكونات الحملة المناهضة للفقر في ماليزيا الاتفاق على تعريف للفقر، وقد استعانت الحكومة بخبراء لتحديد تعريف مناسب تتبناه الحكومة حول مفهوم الفقر، وطرق قياسه. وعليه أخذت الحكومة بثلاثة تعريفات للفقر هي: الفقر المطلق، والفقر النسبي، والفقر المدقع. ويعني الأول أن الدخل الشهري للأسرة لا يكفيها لسد الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية؛ والتي تشمل: الطعام، والكساء، والمأوى، والعلاج، والتعليم. ولتوظيف هذا المقياس تمَّ تحديد دخل خط الفقر؛ ليشمل تكلفة السلع، والخدمات الضرورية للحياة. ولما كان دخل خط الفقر مرتبطاً بأسعار المستهلكين؛ فيتمَّ تعديله من وقت لآخر حتى يعكس التكلفة الحقيقية للسلع، والخدمات الضرورية، وتحركات الأسعار. ولأنَّ تكلفة المعيشة متباينة حسب الأقاليم الماليزية؛ فهناك أكثر من دخل لخط الفقر<sup>27</sup>. بينما الفقر النسبي يقوم على مفهوم التفاوت في الدخل بين مختلف المجموعات السكانية؛ بمعنى أن المجموعة التي يكون متوسط دخلها أقل من مجموعة أخرى تُمثِّل حالة فقر نسبي مقارنة بالمجموعة ذات الدخل الأعلى؛ حتى وإن كان متوسط دخل المجموعة الأولى أكثر من دخل خط الفقر؛ ويستخدم معامل جيني لقياس توزيع الدخل للدلالة على الفقر النسبي<sup>28</sup> أما الفقر المدقع فهو الحالة التي لا تستطيع فيها الأسرة أن تلبى احتياجاتها الضرورية من السلع والخدمات، ويكون الدخل الشهري للأسرة أقل من نصف دخل خط الفقر.

ومما لا شك فيه أنَّ وجود أجهزة إحصائية تتمتع بالكفاءة، ونظم معلومات متطورة، وإشراف إداري جيد من السلطة الإتحادية سهَّل من مهمة مكافحة الفقر، وتعريفه، وتحديد مده، ووضع البرامج الفعَّالة، ومتابعة تنفيذها، وتقويم أدائها.

(2) زيادة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل:

تقوم استراتيجية زيادة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل على مساعدة الفقراء من خلال تنفيذ برامج ومشروعات تعمل على تمكينهم من تحديث طرق الإنتاج، وتطوير ممارساتهم الإنتاجية التقليدية. ولما كانت معظم الأسر الفقيرة تمتهن الزراعة، فإنَّ هذه الاستراتيجية ركَّزت على إتاحة الفرص أمام الفقراء لتحديث مزارعهم؛ وزيادة القيمة المضافة لأنشطتهم الزراعية والتجارية بقصد زيادة دخولهم. وفي هذا الاتجاه نُفِّذت مشروعات مبتكرة كإعادة إصلاح وتأهيل الأراضي، وتمليك القطع الزراعية لمن لا يملك أرضاً، من أجل زراعة المحاصيل القومية: زيت النخيل، والمطاط، وإعادة توطين المزارعين في مناطق مُهيأة بالخدمات الضرورية. وتفصيلاً اشتملت هذه الاستراتيجية على البرامج التالية:

(أ) إعادة تأهيل وإصلاح الأراضي والمشروعات الزراعية، وزراعة المحاصيل التجارية باستخدام طرق الإنتاج الحديثة؛ والتقنيات الجديدة، وقامت الحكومة بتشكيل مجموعات تعاونية من المزارعين حتى يستفيدوا من مزايا الإنتاج الكبير.

(ب) التكامل بين الأنشطة الإنتاجية الأولية في المزارع، وربط التنمية الريفية بعمليات الإنتاج الزراعي؛ وتشجيع الصناعات القروية، والمشروعات الريفية غير الزراعية التي تُدر دخلاً إضافياً للمزارعين.

إنشاء أسواق للمنتجات الزراعية في المناطق الحضرية حتى يتمكن المزارعون من بيع منتجاتهم مباشرة للمستهلكين؛ دون وسطاء وسماسة؛ من أجل الحصول على أسعار أفضل لمنتجاتهم.

(ت) برامج تعليمية وتوجيهية ضمن مشروعات التنمية الريفية لا تغطي موضوعات التنمية الزراعية، والتقنية، والطرق الإنتاجية الحديثة فحسب، وإنما تتعداها إلى التوجيه المعنوي الخاص بغرس القيم المعنوية الإيجابية التي تُمخِّد العمل، وتحثُّ على الاجتهاد والمثابرة؛ والعمل بروح الفريق الواحد، وذلك من أجل تحفيزهم للعمل المنتج، ورفع هماتهم<sup>29</sup>.

(ث) توفير نظام للتدريب الجزئي تستهدف به قوى العمل في الريف خاصة الشباب؛ إلى جانب تقديم تسهيلات ائتمانية تمكِّنهم من العمل في غير المزارع، والوظائف غير الزراعية، كالعامل التجاري في المناطق الريفية، والحضرية.

(3) استهداف الفقر المدقع والمجموعات الأكثر فقراً:

تقوم هذه الاستراتيجية على استهداف حالات الفقر المدقع عن طريق التعامل المباشر مع الأسر شديدة الفقر، وقد وضع برنامج خاص في 1988م سُمِّي "برنامج التنمية لتقليل الفقر المدقع"، وشمل البرنامج حملة لتسجيل وتحديد حالات الفقر الشديد، وبيانات عن الأسر الأكثر فقراً. ونفذت مشروعات خاصة لسد الاحتياجات الأساسية للفقراء؛ وتوفير فرص إضافية لزيادة دخولهم، وإيجاد وظائف مجزية الأجر؛ وتوفير سكن أفضل، ودعم غذائي لأطفالهم، ومساعدات تعليمية. ومنذ عام

<sup>27</sup> انظر وحدة التخطيط الاقتصادي:

Economic Planning Unit, Malaysia: 30 Years of Poverty Reduction, Growth and Racial Harmony. Shanghai Poverty Conference-Scaling Up Poverty Reduction. Malaysia, Putrajaya, 2004, P.29.

<sup>28</sup> نفس المصدر السابق، ص. 24-26.

<sup>29</sup> ومن أهم الإجراءات التنفيذية في هذا الاتجاه إقامة دورات الإرشاد الديني والتثقيف، وتدريبات الدفاع المدني، وتقديم خدمات الاستشارات الأسرية والنفسية.

1992م عملت الحكومة على تقديم قروض خالية من الفائدة لمجموعة البوميترات، وذلك لتمكينهم من شراء أسهم في مشروعات ائتمانية بغرض زيادة دخولهم، وتمكينهم من المشاركة في تنمية القطاع الاقتصادي الحديث رغم أنهم فقراء؛ لأن هذه المشروعات المملوكة للفقراء (مؤسسة في شكل جمعيات تعاونية) تقوم بأنشطة تجارية مثل شراء أسهم الشركات الاستثمارية المُدرجة في بورصة كوالالمبور.

(4) التحكم في الأسعار ومراقبة سوق السلع الضرورية:

تهتم هذه الاستراتيجية باستقرار أسعار السلع والخدمات الضرورية، ويعني هذا أن الحكومة تتدخل بالتحكم، والسيطرة في تنظيم الأسواق من أجل المحافظة على أسعار السلع، والخدمات الضرورية؛ وتمنع عمليات الاحتكار، والتلاعب بالأسعار وقت الندرة، ونقص عرض السلعة في الأسواق. ويتم تدخل الحكومة إما عن طريق تحديد سعر للسلعة الغذائية؛ بعد القيام بدراسة حول السلع، وتكلفتها الحقيقية، وسوق العرض والطلب، وبالتشاور مع الأطراف الأساسية في السوق، أو أن تتدخل الحكومة بالدعم المباشر سواء للمنتجين، أو التجار لتغطية جزء من تكلفتها الحقيقية. ساهمت هذه السياسة في استقرار الأسعار، وتجنب تصاعدها، ومنع التلاعب بها، وتضمن قائمة السلع المحمية، والتي تقع تحت سيطرة، ومراقبة الحكومة حوالي 22 سلعة<sup>30</sup>.

(5) تخفيف العبء الضريبي لمحدودي الدخل والفقراء:

طبقت هذه الاستراتيجية بالاستناد إلى السياسة الضريبية في ماليزيا؛ والتي تتضمن بُعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء؛ حيث تُؤكِّد ضريبة الدخل على مبدأ التصاعدية، ويبلغ الحد الأدنى من صافي الدخل السنوي الخاضع للضريبة حوالي 540 دولاراً أمريكياً بالنسبة للمواطنين الماليزيين؛ وذلك بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ونفقات تعليم الأطفال، وإعالة الوالدين، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري. وفي ظل هذه الاستراتيجية عُدلت معدلات الضريبة مرات عديدة في الفترة 1970-2000م؛ وأدى ذلك إلى معدلات ضريبة منخفضة لمحدودي الدخل؛ وربما إعفاء من الضريبة تماماً<sup>31</sup>. وعليه؛ فإن هذه الاستراتيجية عملت على مساعدة الفقراء، كما هدفت إلى إيجاد نظام ضريبي عادل، ومُتَمِّم من أجل تقليل التفاوت في الدخل بين المجموعات منخفضة، وعالية الدخل.

ومن ناحية أخرى تُشجِّع الدولة المواطنين المسلمين (أفراداً وشركات) على دفع الزكاة لصالح صندوق الزكاة القومي، والذي يُدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية؛ ويُوَجِّه جهوده مباشرة للفقراء، وتحفز من يدفع زكاته السنوية بخفض نسبة ما يدفعه من ضريبة الدخل<sup>32</sup>. البرامج الموجهة لدعم الفقراء:

رَكَزَت استراتيجية التوزيع في كل السياسات والخطط المشار إليها سابقاً على مكافحة الفقر المدقع، وإعادة هيكلة المجتمع، وزيادة تنمية الأعمال التجارية، والصناعية للأغلبية الفقيرة من السكان (البوميترات). وكانت نتائج ذلك انخفاض مدى الفقر، وتناقص فوارق الدخل بين المجموعات العرقية المختلفة.

لقد لعبت الحكومة دوراً ريادياً في جهود تقليل الفقر بتقديم برامج توليد الدخل، وتقديم مساعدات لتحسين نوعية الحياة. ويُذكر أن الدور الخاص الذي قامت به هيئات حكومية بارزة مثل: الإدارة الاتحادية لتنمية وتعمير الأراضي الزراعية، وإدارة صغار حملة الأسهم في صناعة المطاط، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، والهيئات الشعبية، قد ساهم في تعزيز جهود التقليل من الفقر.

ومن أبرز البرامج الموجهة للفقراء ما يأتي:

<sup>30</sup> وتقوم وزارة المالية بالتعاون مع وزارة التجارة بتحديد قائمة السلع المحمية، وضمان وجودها، وتراقب السلطات المحلية الأسواق بموجب تلك القائمة، وتوقع جزاءات عقابية على المخالفين. وتدعم جمعيات حماية المستهلكين تلك الإجراءات بالتبليغ الفوري عن أي تجاوزات في الأسواق.

<sup>31</sup> انظر مصدر سابق وزارة المالية الماليزية: Ministry of Finance, Economic Report 2007/2008, P. 68-69.

<sup>32</sup> صندوق الزكاة: Pusat Pungutan Zakat, Laporan Zakat. Kuala Lumpur, 2003.

- (1) برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: وهو برنامج يهدف إلى تخفيف حدة الفقر وموجه بشكل خاص إلى الأسر الأشد فقراً، والمناطق الأقل نمواً، ويُقدّم هذا البرنامج فرصاً جديدة للعمل المُوَلَّد للدخل، ويدعم الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة. وقد قام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفئات الفقيرة، أو ترميم وتأهيل المساكن القائمة، وتحسين بيئتها مع توفير خدمات المياه، والكهرباء، والصرف الصحي.
- (2) أمانة أسهم السكان المحليين: وهي وحدة حكومية لإدارة الائتمان لصالح مجموعة البومبيترا، وتقوم بتوظيف القروض المصرفية منخفضة الفائدة؛ التي يقترضها فقراء السكان المحليين؛ ويفترات سماح تصل إلى أربع سنوات من المصارف المحلية، وتوجّه هذه القروض لأغراض زيادة ملكية الفقراء للأصول الإنتاجية، وتساعد هذه الوحدة في استثمار هذه القروض، وإدارتها عن طريق الدخل في عمليات شراء الأسهم في سوق البورصة.
- (3) برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تُدْفَعه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية في جميع ولايات ماليزيا. ويهدف البرنامج إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الفقيرة، وتقديم قروض بدون فوائد؛ وضمانات مادية، وتُقدّم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد أيضاً من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة، ومنشآت الأعمال الصغيرة.
- (4) مؤسسة بيت المال في ولاية سلانجور الماليزية<sup>33</sup>:  
ومن منطلق واجب الدولة في ماليزيا نحو شعبها؛ تقوم مؤسسة بيت المال التنموية في ولاية سلانجور بتوزيع الزكاة لمستحقيها من الفقراء، والمساكين<sup>34</sup>. ودور هذه المؤسسة في مكافحة الفقر مُركّز في سد حاجة الفقراء بشكل دائم، وتحويلهم إلى منتجين؛ من خلال مساعدتهم على إنشاء أعمال تجارية صغيرة، وإعطائهم قروضاً خالية من الفوائد الربوية<sup>35</sup>. ومن أهم المشروعات التي نفذتها المؤسسة لدعم الفقراء ما يأتي:
- (أ) تشييد المساجد والمدارس في المناطق الفقيرة.  
(ب) تأسيس دور رعاية الأيتام.  
(ت) إنشاء مراكز طبية لتقديم العناية الصحية للفئات الفقيرة.  
(ث) تكوين محفظة استثمارية لبيت المال بوساطة البنك المركزي للمساعدة في تنفيذ مشروعات المؤسسة الاستثمارية.

(ج) تخصيص برنامج للمنح الدراسية للطلاب الفقراء المتفوقين.

(ح) إنشاء مساكن لإيواء الفقراء، والأسر محدودة الدخل.

أساليب محاربة الفقر في التجربة الماليزية:

لنُحَصِّ أهم الأساليب التي انتهجتها ماليزيا لمكافحة الفقر، والتقليل من آثاره في النقاط التالية:

(1) زيادة الإنفاق العام على الفقراء

زادت الحكومة من الإنفاق العام على الفقراء، وذلك بزيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية كالصحة، والتعليم، وخدمات الماء؛ والكهرباء، ودعم الطلب الاستهلاكي من خلال تقديم منح، وإعانات مالية للفقراء أفراداً، وأسراً، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130-260 دولاراً أمريكياً لمن يعول أسرة وهو معوق؛ أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة. وتقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية. وقد نجحت الدولة في توفير مرافق البنية الأساسية في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمدارس، والخدمات الصحية، والكهرباء، ونجحت أيضاً في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في المدن في إطار استراتيجية 2020م. ووصلت جملة إنفاق الحكومة المركزية على البرامج الموجهة للفقراء حوالي 22.5% من إجمالي النفقات التنموية في الفترة 1990-2000م<sup>36</sup>.

(2) ضمان تقديم خدمات جيدة النوعية

استخدمت حكومة ماليزيا الخصخصة كوسيلة لضمان زيادة الخدمات المقدمة للفقراء خاصة في مجال الصحة والرعاية الأولية والصرف الصحي في المدن. فرفع الدعم الحكومي عن بعض الأدوية جعل الحكومة تدعم الأدوية التي يستهلكها

<sup>33</sup> سلانجور هي أكبر الولايات الماليزية مساحة، وكثافة سكانية.

<sup>34</sup> انظر ميك محمود وصوفي بن مان الأمة، تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية، بحث مقدم إلى الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 24-29 جمادى الآخر 1428 هـ - 9-14 يوليو 2007م، ماليزيا: كوالالمبور - بتراجايا.

<sup>35</sup> مؤسسة زكاة ولاية سلانجور الماليزية، أصناف الزكاة، سلانجور، الطبعة الأولى، 2007م، ص9.

<sup>36</sup> وحدة التخطيط الاقتصادي:

Economic Planning Unit, Malaysia: 30 Years of Poverty Reduction, Growth and Racial Harmony. Shanghai Poverty Conference-Scaling Up Poverty Reduction. Malaysia, Putrajaya, 2004.

الفقراء بكثرة، وكذلك الأدوية المنقذة للحياة، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية، والعيادات الخاصة بالمناطق الحضرية<sup>37</sup>؛ جعل الدولة تُركّز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتحرص على تقديم خدمات أفضل في جانب الرعاية الصحية للحوامل؛ والأطفال.

(3) ضمان مشاركة هيئات المجتمع المدني

فتحت الحكومة المجال لمؤسسات المجتمع المدني الخيرية، والإنسانية، والاجتماعية في الإشراف على تنفيذ، وإدارة بعض الخدمات مثل الخدمات المتعلقة بالإشراف على تطوير دور العبادة، المؤسسات الملحقة بها، والقيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتمّ بالعون الشعبي، وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم؛ وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

(4) معالجة عدم المساواة:

حاولت الحكومة معالجة مظاهر عدم المساواة في ملكية الأصول الإنتاجية بين السكان؛ وتطلب ذلك اتخاذ إجراءات خاصة هدفت إلى زيادة مشاركة السكان المحليين (اليوميين) في ملكية أصول الشركات المساهمة؛ وزيادة مساهمتهم في الأنشطة عالية الدخل، وتقوية أعمالهم التجارية والصناعية، لخشية الحكومة أن يؤدي حرمان الفقراء من ملكية وسائل الإنتاج إلى تقليص الاحتمالات، والفرص المادية أمام الفقراء للخروج من دائرة الفقر.

خلاصة وتوصيات:

نستطيع القول أن ماليزيا قدّمت نموذجاً في مكافحة الفقر يُمكن أن يُحتذى من الدول الإسلامية، وأنّ السجل الرائع في محاربة الفقر خلال العقود الماضية؛ ومطابقة خط الفقر الرسمي للمعايير الدولية تمّ الوصول إليه نتيجة التزام الحكومة المركزية؛ التي أظهرت عزمًا ماضيًا؛ وحرصاً قوياً في الحملة ضد الفقر. وتوجزُّ أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر في الآتي:

1. إنّ التعرف على التحديات التي تواجه أيّ بلد لمحاربة الفقر تُعتبر الخطوة الأولى لتحديد الفلسفة والسياسات المناسبة لمكافحة الفقر؛ ومن ثمّ وضع البرامج التفصيلية، والإجراءات العملية التي تتسم بالواقعية، والمرونة في التصدي لقضية الفقر، واتخاذ ما يلزم من الاستراتيجيات، ووسائل المساندة من المؤسسات الرسمية والأهلية، وأن يُدرك صانعو السياسات العامة ظروف بلدهم، واضعين في المقام الأول المصلحة القومية.
2. هناك حاجة لتوظيف النمو الاقتصادي لبناء الوحدة الوطنية، وتعزيز بناء الأمة خاصة في مجتمع متعدد الأعراق، والأديان، والثقافات. فالسلام، والتعاون، والاستقرار عناصر أساسية لاستدامة النمو، كما أنّ النمو نفسه يُمكن توظيفه لصالح الاستقرار السياسي، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.
3. إنّ حسن إدارة الاقتصاد الكلي؛ والتأكد من توزيع الفرص، ومكاسب النمو بعدالة ومساواة، يُعدّ من العناصر الأساسية لنجاح سياسات، وبرامج محاربة الفقر. ومن حسن إدارة الاقتصاد وجود مؤسسات منظمة؛ وأجهزة فعّالة تقوم بدورها في تصميم الخطط، وتنفيذ الإجراءات، ومتابعتها، وتقويمها.
4. يُمثّل دور الحكومة أهمية كبيرة في نجاح جهود مكافحة الفقر، وأنّ المبادرات التي تضطلع بها للقضاء على الفقر تُسهم بشكل مباشر في تحسين نوعية الحياة؛ وزيادة قدرات الفقراء الإنتاجية، وتوظيف النمو الاقتصادي لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إنّ إدراك الحكومة لهذا الدور؛ والقيام به على أكمل وجه من شأنه أن يُجيب المجتمع الانقسام العرقي؛ والاضطرابات السياسية.
5. يتطلب تقليل الفقر نوعين من السياسات؛ تقوم إحداها على التوسع الاقتصادي القائم على استثمار وزيادة موارد الثروة القومية؛ مما يبيح المزيد من المشاركة الاقتصادية؛ وفرص العمل، والثانية؛ هي الدور الحكومي في تقديم برامج، ومشروعات للمساعدة المباشرة للفقراء، ومحدودي الدخل.
6. ومن الوسائل الناجعة دعم القدرات الإنتاجية للفقراء؛ وتمليكهم الأصول الإنتاجية، وكذلك توفير خدمات جيدة النوعية للفقراء في الصحة، والتعليم، والمرافق العامة. ومساعدة الفقراء بالقروض الحسنة، والتوسع في برامج الاقتراض متناهية الصغر بدون فوائد ربوية.
7. الأساليب والأدوات الإسلامية شكلت عناصر مهمة في التجربة الماليزية من خلال تقديم القروض متناهية الصغر بدون فوائد، وتوظيف الزكاة، وتنمية الأوقاف الإسلامية لدعم برامج مكافحة الفقر، وتقديم القروض الحسنة للوكالات العاملة في مجال المشروعات الصغيرة المملوكة للفقراء.

<sup>37</sup> تتكفل الدولة والمؤسسات العامة بعلاج موظفيها، وتوفير لهم نظاماً شاملاً للضمان الصحي، بينما لدى معظم شركات القطاع الخاص نظاماً للتأمين الصحي، وإن كانت متفاوتة في نطاق وشمول الخدمات العلاجية.

## المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

- (1) لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة.
- (2) رمزي زكي. الاقتصاد السياسي للبطالة. سلسلة عالم المعرفة. الرقم 226، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997م.
- (3) صحيح البخاري، دار ابن كثير.
- (4) صحيح مسلم، دار إحياء التراث.
- (5) القاضي أبي الحسن الماوردي. الأحكام السلطانية، ط1، القاهرة: طبعة مصطفى الحلبي.
- (6) محمد شريف بشير، أضواء على التجربة التنموية الماليزية. بندر بارو نيلاي: جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 2008م.
- (7) محمد شريف بشير، التنمية والقيم الثقافية: تجربة التنمية الماليزية. الأمة وأزمة الثقافة والتنمية- المجلد الثاني. على جمعة وآخرون. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م.
- (8) محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي: أهدافه وسياساته (الحالة السودانية). إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، 1995م.
- (9) محمد عبدالحليم عمر، تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر، بحث مقدم إلى الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، ماليزيا: كوالالمبور- بتراجايا 24-29 جمادى الآخر 1428هـ- 9-14 يوليو 2007م.
- (10) ميك محمود وصوفي بن مان الأمة، تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية، بحث مقدم إلى الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، ماليزيا: كوالالمبور- بتراجايا 24-29 جمادى الآخر 1428هـ- 9-14 يوليو 2007م.
- (11) يوسف القرضاوي، تفعيل دور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات المعاصرة، بحث مقدم إلى الدورة الثامنة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، ماليزيا: كوالالمبور- بتراجايا، 24-29 جمادى الآخر 1428هـ- 9-14 يوليو 2007م.

## ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية:

1. Abdul Hamid Ahmad Sarji, Vision 2020. Selangor Darul Ehsan, Petaling Jaya: Pelanduk Publications, 1995.
2. Chenery, H., M. Ahluwalia, C. Bell, C. Bell, J. Duloy and R. Jolly, Redistribution with Growth, New York: Oxford University Press, 1974.
3. Economic Planning Unit, Malaysia: 30 Years of Poverty Reduction, Growth and Racial Harmony. Shanghai Poverty Conference-Scaling Up Poverty Reduction. Malaysia, Putrajaya, 2004.
4. Economic Planning Unit, Mid-Term Review of the Eighth Malaysia Plan: 2001-2005. Kuala Lumpur: National Printing Department, 2003.
5. Economic Planning Unit and Department of Statistics. Household Income Surveys 1999, 2004. Putrajaya. 2004.
6. Economic Planning Unit, Eighth Malaysia Plan: 2001-2005. Kuala Lumpur: National Printing Department, 2001.
7. Economic Planning Unit, Eighth Malaysia Plan: 2001-2005. Kuala Lumpur: National Printing Department, 2001.
8. Economic Planning Unit, The Third Outline Perspective Plan 2001-2010. Kuala Lumpur: National Printing Department, 2001.
9. Faaland, J., J. Parkinson and R. Saniman, Growth and Ethnic Inequality. 2nd edition, Kuala Lumpur: Utusan Publications & Distributor, 2003.
10. Habibah Lehar, Musalmah Abdullah and Yaacob Anas, Malaysian Economy. Shah Alam: Pusat Pendidikan Lanjutan, Institute Teknologi MARA. 1998.
11. Hashim M. Shiren, "The New Economic Policy and Changes in Poverty and Income Distribution", In Jahara Yahaya, Tey Nai Peng and Yeoh Kok Khong (eds.), Sustaining Growth, Enhancing Distribution: The NEP and NDP Revisited. Kuala Lumpur: Vinlin Press, 2003.
12. Jahara Yahaya, Tey Nai Peng and Yeoh Kok Khong (eds.), Sustaining Growth, Enhancing Distribution: The NEP and NDP Revisited. Kuala Lumpur: Vinlin Press, 2003.
13. Jeremy Rifkin, The End of Work, The Decline of the Global Labour Force and The Dawn of the post Market Era. New York: Gp. Putnam's Sons, 1995.
14. Ministry of Finance Malaysia, Economic Report, Kuala Lumpur: National Printing Department. Various years.
15. Mohamed Sharif Bashir, "The Role of Microfinance in Eradicating Poverty: Experience of Amanah Ikhtiar Malaysia". In. The World Today: Current Global Issues in Conjunction with 50th Independence Day. Azman Ab. Rahman, Hisham Muhammad and Hishomudin Ahmad (eds.) Islamic Bandar Baru Nilai: Center of General Studies, Science University of Malaysia, 2007.
16. Mohamed Sharif Bashir, "Idarah Al-Azmah al-Maliyah: Durus min at-Tajribah al-Malyziyah", In Asas Kecemerlangan Ummah, Matondag, A. Y. et al. (eds.), Kuala Lumpur: KUIM, 2004.
17. Pusat Pungutan Zakat, Laporan Zakat. Kuala Lumpur: PPZ, 2003.

18. World Bank, World Development Indicators, New York: Oxford University Press, 2003.
19. World Bank, World Development Report, Attacking Poverty. New York: Oxford University Press, 2000.
20. Ministry of Finance Malaysia, Economic Report, Kuala Lumpur: National Printing Department. Various years.
21. Mohamed Sharif Bashir, "The Role of Microfinance in Eradicating Poverty: Experience of Amanah Ikhtiar Malaysia". In. The World Today: Current Global Issues in Conjunction with 50th Independence Day. Azman Ab. Rahman, Hisham Muhammad and Hishomudin Ahmad (eds.) Islamic Bandar Baru Nilai: Center of General Studies, Science University of Malaysia, 2007.
22. Mohamed Sharif Bashir, "Idarah Al-Azmah al-Maliyah: Durus min at-Tajribah al-Malyziyah", In Asas Kecemerlangan Ummah, Matondag, A. Y. et al. (eds.), Kuala Lumpur: KUIM, 2004.
23. Pusat Pungutan Zakat, Laporan Zakat. Kuala Lumpur: PPZ, 2003.
24. World Bank, World Development Indicators, New York: Oxford University Press, 2003.
25. World Bank, World Development Report, Attacking Poverty. New York: Oxford University Press, 2000.